

**١- إختار الجواب المناسب (٤٥%)**

١- يقوم الشريك الموظف في مكتب لخبراء المحاسبة المجازين بالدراسة الدورية لمدى تقدّم خبرات موظفي المكتب، بهدف التأكد من أن الأعضاء ينمّون حسن المسؤولية لديهم. يُعتبر هذا بمثابة دليل على التزام مكتب خبراء المحاسبة المجازين بالمعايير المعتمدة في:

أ. مراقبة الجودة

ب. الاهتمام المهني المطلوب

ج. الإشراف والمراجعة

د. الأعمال الميدانية

٢- وفقاً لمعايير التدقيق، يُطلب من الشخص أو الأشخاص الذين يقومون بفحص البيانات المالية أن يكونوا خاضعين للتدريب التقني المناسب و

أ- يتميزون بالاستقلالية في ما يتعلّق بالبيانات المالية والإفصاحات الإضافية.

ب- يبذلون اهتماماً مهنيّاً كما يراه المراجعون الزملاء (مراجعة النظير).

ج- يتمتعون ببراعة مدقّق الحسابات المكتسبة على الأرجح من الخبرة السابقة.

د- يعتمدون موضوعية مدققي الحسابات، بما أنهم سيخضعون للمراقبة المناسبة.

٣- تماشياً مع سياسة خبراء المحاسبة المجازين في "روجرز وشركاه"، يُطلب من جميع أعضاء قسم تدقيق الحسابات تقديم تقارير أسبوعية إلى مدير القسم، الذي يحضّر بدوره ملخّص التقرير الأسبوعي حول الإنحراف عن الموازنة ويرفعه إلى "روجرز" للمراجعة. من شأن هذا الإجراء، تقديم دليل خطي على مدى حرص "روجرز وشركاه" على الالتزام بأيّ من المعايير التدقيق الدولية (ISA) التالية؟

أ- مراقبة الجودة

ب- الاهتمام المهني المطلوب

ج- المراجعة المناسبة

د- التخطيط الملائم

٤- تنصّ معايير التدقيق على وجوب ممارسة الاهتمام المطلوب خلال مرحلة فحص البيانات. يمكن تفسير هذا الشرط بأن خبير المحاسبة المجاز، الذي يتولى مهمة ما، يأخذ على عاتقه تأدية كل عملية للتدقيق

أ- كمحترف على درجة من المهارة التي يتميّز بها آخرون في هذا المجال.

ب- طبقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

ج- بالمهارة المعقولة دون اقتراف الأغلاط والوقوع في الخطأ

د- لنيل رضا الإدارات الحكومية والمستثمرين الذين يعتمدون على تدقيق الحسابات.

- ٥- الخطر المتأصل ومخاطر الرقابة يختلفان عن خطر الاكتشاف من حيث أنّ الخطر المتأصل وخطر الرقابة هما
- عناصر من مخاطر المراجعة، في حين ان خطر الاكتشاف ليس عنصراً من مخاطر المراجعة.
  - تتغير حسب رغبة المدقق، في حين أنّ خطر الاكتشاف ليس كذلك.
  - تؤخذ بعين الاعتبار على مستوى رصيد الحساب الفردي، في حين أنّ خطر الاكتشاف ليس كذلك
  - من مهام العميل وبيئته، أما خطر الاكتشاف فليس كذلك.

٦- بعد تحديد أدنى مستوى مقبول للأهمية النسبية، يترتب على مُدقق الحسابات التوسّع في عمله فيما يتعلّق بالحسابات الفردية بهدف

- العثور على أقلّ بيانات خاطئة
- العثور على أكبر بيانات خاطئة
- زيادة الأخطاء المسموح بها في الحسابات
- الحدّ من إنقاص مخاطر تقدير خطر الرقابة بشكل منخفض جداً

٧- أيّ من النقاط التالية تُعتبر جزءاً من تعريف اختيار العينة في التدقيق

- اجراءات الملاحظة وتقصي المعلومات
- الدليل المُوثق
- تقييم بعض المميزات
- التقنيات الإحصائية

٨- يواجه المُدقق خطر عدم توصّل الفحص إلى كشف اخطاء جوهرية ممكن ان تحصل خلال عملية المحاسبة. ويهدف تقليص حدّة الخطر، يعتمد المُدقق أولاً على

- الفحوصات الإجرائية
- فحوصات الضبط
- الضبط الداخلي
- التحليل الإحصائي

٩- إستخدم الطريقة النسبية لإختيار العينة لاحتساب أرصدة الحسابات الدائنة في الرصيد المُدقق عند نهاية السنة، انطلاقاً من المعلومات التالية:

عدد الحسابات	الرصيد الدفترى	الرصيد المُدقق	
٤,١٠٠	\$٥,٠٠٠,٠٠٠	?	المجتمع
٢٠٠	\$٢٥٠,٠٠٠	\$٣,٠٠٠,٠٠٠	العينة
			أ- \$٦,١٥٠,٠٠٠
			ب- \$٦,٠٠٠,٠٠٠

ج- \$٥.١٢٥.٠٠٠

د- \$٥.٠٥٠.٠٠٠

١٠- يترتب على مُدقق الحسابات الحصول على الدلائل لجميع العناصر التالية المتعلقة بموضوع دعوى الطرف الثالث المُقامة على عميل باستثناء

- أ- الفترة التي نشأ فيها السبب الضمني لإقامة الدعوى القانونية
- ب- احتمال التوصل إلى نتائج سلبية (غير ملائمة)
- ج- السلطة القضائية المخولة حل القضية
- د- وجود حالة معينة تدعو إلى الشك فيما يتعلّق بالخسارة الممكنة

١١- يتوجب على مُدقق الحسابات الطلب من العميل إرسال استفسار (كتب) إلى المحامين التي تمت استشارتهم بشأن الدعوى والمطالبة أو التقييم. والسبب الأساسي وراء هذا الطلب هو تأمين

- أ- معلومات بشأن تقدّم مسار القضايا لتاريخه.
- ب- البراهين المُوثقة.
- ج- تقدير لقيمة الخسارة المحتملة بالدولار.
- د- رأي خبير حول ما إذا كانت الخسارة ممكنة، محتملة أو ضئيلة.

١٢- يجب على المُدقق، الذي يبحث عن عمليات لأطراف تابعة، أن يفهم حقيقة علاقة كل شركة تابعة مع الشركة ككل، لأنّ

- أ- ذلك يسمح بإنجاز تدقيق أرصدة الحسابات ذات العلاقة بين الشركات بالتزامن.
- ب- العمليات التجارية بين الأطراف المترابطة يمكن أن تتمّ بشروط متساوية على اساس تجاري.
- ج- من شأن ذلك كشف ما إذا كانت هذه العمليات الخاصة لتحصل لو لم تكن لأطراف تابعة.
- د- يمكن أن تكون بُنية الأعمال مُصمّمة عمداً للتعتيم على عمليات الأطراف التابعة

١٣- بعد اكتشاف وجود عملية لأطراف تابعة، يجب أن يتنبّه المُدقق إلى أن

- أ- جوهر العمليات يمكن أن يكون مختلفاً تماماً عن شكلها.
- ب- ملائمة الإفصاح عن العملية هو مساعد ثانوي لشكلها القانوني.
- ج- العملية هي خارج نطاق العمليات المعتادة أثناء الحركة العادية للعمل.
- د- البيانات المالية يجب أن تُحدّد شكل العملية القانوني بدلاً من جوهرها.

١٤- يكتشف مُدقق الحسابات المجاز أن شركة ما تحتلّ مكتباً في بناية يملكها مساهم، وذلك بدون أيّ بدل. وهذا يشير إلى

- أ- احتيال إداري
- ب- عمليات أطراف تابعة
- ج- تجميل الميزانية

د- ضبط داخلي ضعيف

١٥- أيّ من إجراءات التدقيق التالية تساعد مُدقق الحسابات في كشف بعض الحالات والأحداث التي يمكن أن تشير إلى الشك في قدرة الشركة على الاستمرار.

أ- مراجعة مدى التقيّد بشروط اتفاقيات الدين.

ب- تأييدات الحسابات المدينة من الزبائن الأساسيين.

ج- تسوية مصاريف الفائدة مع الدين الموقوف.

د- تأييدات أرصدة حسابات المصارف.

١٦- حصل عميل ما على ٢٥% من رأس مال أسهم شركة بالتداول بعد نهاية السنة وقبل إتمام عمله الميداني كمُدقق الحسابات. على المدقق

أ- أن يُعلم الإدارة بوجود تعديل الميزانية العمومية لتعكس هذا الامتلاك.

ب- أن يُصدر قائمة مالية صوريّة تجعل من هذا الامتلاك حاصلاً عند نهاية السنة.

ج- أن يطلب من الإدارة الإفصاح عن هذا الامتلاك في الإيضاحات حول البيانات المالية.

د- أن يفصح عن هذا الامتلاك في الفقرة المخصّصة لإبداء رأي مدقق الحسابات.

١٧- أدرك مُدقق حسابات أن أحد إجراءات المراجعة الأساسية، الضروري في فترة التدقيق السابقة، قد تمّ حذفه. أيّ من العناصر التالية يمكن أن يدفع بالمُدقق إلى اتخاذ القرار سريعاً بتطبيق الإجراء المحذوف؟

أ- عدم وجود أي إجراء بديل من شأنه تقديم الدليل نفسه كالإجراء المحذوف.

ب- إن حذف هذا الإجراء يُضعف قدرة المُدقق الحالية على تدعيم الرأي السابق.

ج- وجود المستندات الأساسية والضرورية لتطبيق هذا الإجراء المحذوف.

د- إن الرأي الذي اتّخذه المُدقق بشأن بيانات الفترة السابقة هو رأي غير متحفّظ.

١٨- إن الهدف الأساسي للإجراءات التحليلية، المُستخدمة في مرحلة المراجعة النهائية لعملية التدقيق، هو

أ- الحصول على برهان من التفاصيل التي تمّ فحصها، وذلك لتثبيت تأكيدات محددة.

ب- تحديد بعض المجالات التي تمثل خطراً معيناً له علاقة بالتدقيق.

ج- مساعدة مُدقق الحسابات على تقدير صحّة ودقّة النتائج التي توصل إليها.

د- تبييد الشكوك عند طرح التساؤلات حول قدرة العميل على الاستمرار.

١٩- يتعيّن على الخبير المجاز، قبل مراجعة البيانات المالية لشركة خاصة، أن

أ- يستكمل سلسلة تحقيقات بشأن إجراءات الشركة فيما يتعلّق بالتسجيل والتصنيف وتلخيص العمليات.

- ب- يُطبّق إجراءات تحليلية لتقديم ضمانات محددة بعدم وجوب إضفاء أي تعديلات أساسية على البيانات المالية.
- ج- يُحصل على المعلومات الضرورية والكافية حول المبادئ المحاسبية والتطبيقات العائدة في الصناعة التي تقوم بها الشركة.
- د- يتحقّق ما إذا كانت الإدارة قد تجاهلت جميع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

٢٠- لدى مراجعة المعلومات المالية المرحليّة، يكون عمل المُدقّق أولاً على

- أ- دراسة وتقييم عدد قليل من الوثائق الداعمة للمعلومات المالية المرحليّة.
- ب- فحص ومراجعة البيانات المالية الداخلية، التي حضّرها العميل.
- ج- التحقق والقيام بالإجراءات التحليلية بشأن بعض القضايا المحاسبية الجوهرية.
- د- تأييد وتأكيد أرصدة الحسابات الرئيسية (الجوهرية) في الفترة المرحلية.

٢١- أيّ من الإجراءات التالية يُطبّقها المدقق عادةً لدى مراجعة (Review) شركة خاصة؟

- أ- توجيه رسالة استفسار إلى محامي الشركة.
- ب- مقارنة البيانات المالية مع بيانات عائدة لفترة شبيهة سابقة.
- ج- الحصول على تأييدات بنسب كبيرة من الذمم المدينة عبر الاتصال المباشر مع المدينين.
- د- التبليغ عن بعض الحالات التي تمّ اكتشافها في نظام الضبط الداخلي.

٢٢- يكمن الهدف النموذجي من "التدقيق التشغيلي" (Operational Audit) في

- أ- تحديد ما إذا كانت البيانات المالية تعكس بطريقة عادلة عمليات الشركة.
- ب- تقييم جدوى الحصول على أهداف الشركة التشغيلية.
- ج- إصدار توصيات بهدف تحسين الأداء.
- د- التبليغ عن نجاح الشركة النسبي في الحصول على أعلى معدل من الربح.

٢٣- أيّ من الإجراءات التالية تعتبر الأكثر موثوقية كدليل للتدقيق ؟

- أ- استفسارات من فريق قسم التدقيق الداخلي لدى العميل، والتي حُفظت بشكل خاص.
- ب- معاينة طلبات شراء العميل المرقمة مسبقاً والتي تحفظ في قسم دفع السندات.
- ج- الإجراءات التحليلية التي قام بها المُدقّق في ميزان مراجعة الشركة.
- د- فحص كشوفات حسابات المصارف التي تمّ الحصول عليها مباشرة من المؤسسات المالية

٢٤- ينصّ المبدأ الثالث للعمل الميداني على أنه يمكن الحصول، إلى حدّ ما، على دليلٍ كافٍ وقويّ عبر المعاينة والمراقبة والتحقيقات والتأكدات بهدف تكوين أساس مقبول لإبداء الرأي حول البيانات المالية قيد الفحص. يمكن الحصول، نوعاً ما، على الدليل الكافي الذي نصّ عليه هذا المعيار عبر

- أ- الإجراءات التحليلية
- ب- أوراق عمل مُدقّق الحسابات
- ج- مراجعة الضبط الداخلي
- د- التخطيط الملثّم لمهمة التدقيق

٢٥- تكون مهمة المُدقّق المستقل لدى إبداء الرأي حول البيانات المالية ، في معظمها، على

- أ- دراسة الضبط الداخلي
- ب- الحصول على الدلائل وفحصها
- ج- فحص العمليات النقديّة
- د- مقارنة الحسابات المُسجّلة مع الموجودات (الأصول)

٢٦- تقوم الإدارة عادةً بتحضير التقديرات المحاسبية، ويكون مُدقّق الحسابات مسؤولاً عن تقييم مدى صوابيّة واعتدال هذه التقديرات. أيّ من النقاط التالية لا تشكل الهدف الذي يسعى المُدقّق إليه لدى تقييمه للتقديرات؟

- أ- إظهار كلّ التقديرات المحاسبية التي يمكن أن تكون جوهرية وأساسية للبيانات المالية.
- ب- التأكيد على دقّة بنسبة ١٠٠% للتقديرات المحاسبية التي أصدرتها الإدارة.
- ج- التأكيد من أنّ التقديرات المحاسبية التي أصدرتها الإدارة معقولة.
- د- التأكيد من أنّ التقديرات المحاسبية المستعملة تتمّ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

٢٧- أيّ من الأمور التالية تشتمل عليها عملية الضبط الداخلي السليم الفعّالة على الرواتب؟

- أ- يجب أن يكون مجموع الوقت (الساعات)، المسجّل على بطاقات ساعة الدوام، متوافقاً مع تقارير الموظفين المسؤولين عن هذا النوع من الأعمال المحددة.
- ب- يجب أن يخضع موظفو قسم الرواتب لإشراف إدارة دائرة شؤون الموظفين.
- ج- يجب إسناد مسؤولية حفظ سجلات الموظفين إلى موظفي قسم الرواتب.
- د- مقارنة مجموع الساعات، الذي استغرقه العمل، مع مجموع الساعات المسجّل على بطاقات ساعة الدوام.

٢٨- أيّ من الأسئلة التالية يقوم المُدقّق عادةً بإدراجها في استبيان (لائحة أسئلة) الضبط الداخلي الخاصة لأوراق الدفع؟

- أ- هل الأصول التي زُهِنت لسندات الدفع هي حاجة ضرورية لاستمرار وجود الشركة؟
- ب- هل يُطلب وجود توقيعين أو أكثر على الشيكات التي تُسَدّد سندات الدفع؟
- ج- هل تستخدم عائدات سندات الدفع في شراء أصول غير متداولة؟

د- هل يوافق مجلس الإدارة على الاقتراض بواسطة سندات الدفع؟

٢٩- أيّ من التدابير التالية يُعتبر أنسب إجراء يمكن لإدارة شركة، والتي تمتلك مجموعة كبيرة من سندات التوظيف القابلة للتداول، أن تعتمد لتفادي سوء استخدام أوراق الشركة المالية المعروضة في السوق؟

- أ- أن يتولّى موظف واحد، يتمتع بالصدق والأمانة ويكون محطّ ثقة، مسؤولية مراقبة المكان الذي تُحفظ فيه الأوراق المالية.
- ب- أن يدوّن كل موظف يدخل ويغادر منطقة حفظ هذه الاوراق في سجلّ خاص السبب الحقيقي الذي استوجب ذلك.
- ج- أن يقوم الموظفون، المعنيين بمهمة الحماية، بالمحافظة على دفتر أستاذ مساعد للأوراق المالية بشكل دوري.
- د- أن تسند مسؤولية حماية الأوراق المالية إلى مصرف، الذي يُعتبر الوكيل الحارس.

٣٠- عندما تسجّل عدّة عمليات على الملكيات والعقارات والآلات خلال العام، وعندما يسعى مُدقّق الحسابات إلى التقليل من مخاطر الضبط والرقابة إلى أدنى مستوى، يقوم بالتخطيط لدراسة للضبط الداخلي وللقيام بـ

- أ- اختبارات الرقابة واختبارات شاملة للممتلكات وأرصدة المعدات عند نهاية السنة.
- ب- اختبارات شاملة لعمليات الممتلكات والمعدات للسنة الجارية.
- ج- اختبارات أعمال الرقابة واختبارات محدودة لعمليات الممتلكات والمعدات خلال السنة الجارية.
- د- إجراءات تحليلية لإرصدة الممتلكات والمعدات عند نهاية السنة.

٣١- أيّ خللٍ، في الضبط الداخلي على أعمال تسجيل الاستبعدادات على المعدات يمكن أن يجعل المدقّق

- أ- يكشف على بعض المعدات في المصنع ويتقصّى أثرها في السجلات المحاسبية.
- ب- يراجع دفتر الأستاذ المساعد للتأكد ما إذا كان قد جرى محاسبة استهلاك كلّ من المعدات خلال السنة.
- ج- يقتفي آثار الإضافات على حساب "الأصول الأخرى" للبحث عن بعض المعدات التي ما زالت موجودة ولكن لم تعد تُستعمل.
- د- يختار إحدى المعدات من السجلات المحاسبية ويحاول تحديد مكانها في المصنع.

٣٢- أيّ من التالي يشكّل أهم نقطة في الضبط الداخلي على اقتناء الممتلكات، والمصنع والمعدات؟

- أ- وضع سياسة خطيّة للشركة تميّز بين المصاريف الرأسمالية والمصاريف الايرادية (الاستثمارية).
- ب- تخصيص موازنة لتخطيط ومراقبة (الاقتناء)، والعناصر التي استُبعدت.
- ج- تحليل الفروقات (الانحرافات) الشهرية بين المصاريف الموافق عليها والكلفة الحقيقية.
- د- الطلب من مستخدمي الأقسام إجراء عملية الاقتناء (أو الشراء).

٣٣- إنّ التجهيزات التي تمّ تصنيفها خطأً كمصاريف صيانة، يمكن أن تكتشفها الرقابة التي تسعى إلى

- أ- فصل مهام الموظفين في قسم الحسابات الجارية الدائنة.

- ب- الإثبات المستقل لفواتير المدفوعات التي تمّ قيدها لاقتناء المعدات.  
ج- التحقق من الانحرافات في الموازنة التقديرية الرسمية.  
د- الحصول على موافقة مجلس الإدارة على اقتناء المعدات الهامة (الجوهرية).

٣٤- خلال عملية التدقيق، يكتشف المُدقّق المُستقل وجود حالة في الضبط الداخلي يستدعي التبليغ عنها فيعرض ذلك شفهيّاً على إدارة العميل العليا ولجنة التدقيق. يتوجّب على المدقق

- أ- اعتبار هذه الحالة كحد على نطاق فحصه والامتناع عن إبداء رأيه.  
ب- تدوين الواقعة في أوراق العمل والأخذ بعين الاعتبار تأثيرات هذه الحالة على التدقيق.  
ج- تعليق كلّ مهام التدقيق بانتظار توجيهات لجنة التدقيق.  
د- الانسحاب من المهمة

٣٥- هل يتعيّن على المُدقّق إبلاغ لجنة التدقيق في شركة عامة بالأمر التالفة؟

تشاور الإدارة مع محاسبين آخرين حول	تسويات جوهرية	
تسجيل تعديلات في قضايا محاسبية هامة	قامت بتسجيلها الشركة	
نعم	نعم	I
كلا	نعم	II
نعم	كلا	III
كلا	كلا	IV

- أ- I  
ب- II  
ج- III  
د- IV

36- عندما يصدر المدقق رأياً غير متحفظاً بشأن الضبط الداخلي للشركة، يدلّ ذلك ضمناً أن

- أ- الشركة لم تخرق أحكام قانون ممارسة الفساد الخارجي FOREIGN PRACTICES CORRUPT ACT  
ب- نسبة احتمال وجود احتيال إداري ضئيلة جداً.  
ج- يمكن الاعتماد بشكل كافٍ على السجلات المالية لتحضير البيانات المالية.  
د- نظام الضبط الداخلي في الشركة مطابق للمعايير التي حدّتها لجنة التدقيق.

37- تجاه أيّ من الأحكام التالية، يمكن للمدقق المستقل أن يشارك في تحمّل المسؤولية مع مدقق الشركة الداخلي، الذي يُقيم بأنّه يتمتع بالكفاءة والموضوعية؟

تقييم التقديرات المحاسبية	الأهمية المادية	
كلا	نعم	I

نعم	كلا	II
كلا	كلا	III
نعم	نعم	IV

- أ. I  
ب. II  
ت. III  
ث. IV

٣٨- إذا قرر المدقق المستقل أنه يمكن لعمل المدققين الداخليين أن يكون مرتبطاً بإجراءاته، فإنّه يتوجب عليه التحقق من موضوعية المدققين الداخليين. إحدى الطرق للحكم على هذه الموضوعية هي:

- أ- مراجعة التوصيات المذكورة في تقارير المدققين الداخليين.  
ب- فحص، على أساس الاختبار، البراهين الموثقة للعمل الذي أنجزه فريق التدقيق الداخلي.  
ج- الاستعلام من الإدارة عن مؤهلات فريق التدقيق الداخلي.  
د- دراسة سياسة الشركة في توظيف وتدريب ومراقبة فريق التدقيق الداخلي

٣٩- إنّ موقف الإدارة من التقارير المالية الحادّة (Aggressive) وتأثيرها على مدى تحقيق الأهداف المقدرّة من شأنه على الأرجح التأثير بقوة على بيئة رقابة الشركة عندما

- أ- تكون لجنة التدقيق ناشطة في الإشراف على سياسات التقارير المالية في الشركة.  
ب- تؤثر السياسات الخارجية، التي تضعها أطراف من خارج الشركة، على الممارسة المحاسبية.  
ج- تكون الإدارة بإشراف شخص واحد، يكون أيضاً من المساهمين.  
د- يكون للمراقبين الداخليين اتصال مباشر مع مجلس الإدارة وإدارة الشركة.

٤٠- أيّ من الخدمات المهنية التالية يمكن اعتبارها بمثابة مصادقة؟

- أ- مهمة الإدارة الاستشارية لتأمين النصائح، حول نظام المعلومات المحاسبية، إلى العميل.  
ب- مهمة رفع تقرير عن الامتثال للمتطلبات القانونية.  
ج- مهمة تحضير تصاريح ضرائب الدخل.  
د- تجميع البيانات المالية من سجلات العميل المحاسبية.

٤١- ليس مناسباً مُدَقِّ الحسابات أن يبدأ النقاش مع لجنة التدقيق حول المواضيع التالية

- أ- مدى تأثر نطاق فحصه بعمل المراقبين الداخليين.  
ب- تفاصيل الإجراءات التي ينوي المُدَقِّ تطبيقها.  
ج- مدى تأثر هدف الفحص بتغيير تنظيم الشركة.

د- تفاصيل المشاكل المحتملة، التي يعتقد المدقق أن من شأنها التسبب في إصدار رأي متحفظ.

٤٢ - SKATES مدقق مستقل، استخدمته شركة APEX ليقوم بفحص بياناتها المالية بعد مضي شهر واحد على نهاية السنة المالية. على الرغم من أن SKATES لم يحضر عملية جردة المخزون، كما لم يتم تأييد الذمم المدينة عبر التأييدات المباشرة بالدائنين، إلا أنه حصل على قناعة باعتماده وسائل تدقيق بديلة. من الأرجح أن يتضمن تقرير SKATES

أ- رأي "باستثناء" تحفظ "An "except for" qualifications

ب- رأي غير متحفظ مع فقرة شروحات "An Unqualified opinion and an explanatory paragraph

ج- إما رأي متحفظ أو عدم إبداء الرأي "Either a qualified opinion or a disclaimer of opinion

د- رأي غير متحفظ عادي "A standard Unqualified opinion

٤٣- تعتبر "الاحداث اللاحقة" كاحداث حصلت بعد

أ- تاريخ بيان المركز المالي

ب- تاريخ تقرير المدقق

ج- تاريخ بيان المركز المالي ولكن قبل تاريخ تقرير المدقق

د- تاريخ تقرير المدقق و الالتزامات الطارئة المحتملة والتي لم تظهر في بيان المركز المالي.

٤٤ - عندما يتوصل المدقق الى استنتاج بانه هناك شك حول قدرة الشركة على الاستمرار في فترة زمنية معقولة، فان مسؤوليته

أ- تحضير معلومات مالية مرتقبة لتثبيت ما اذا كانت خطط الادارة يمكن تطبيقها بفعالية

ب- أعداد توقعات لاحداث وحالات مستقبلية لفترة من الزمن على ان لا تتعدى السنة بعد تاريخ البيانات المالية.

ج- اصدار راي متحفظ او معاكس معتمداً على الاهمية النسبية نتيجة التأثيرات الممكنة على البيانات المالية.

د- الاخذ بعين الاعتبار الافصاح الكافي حول القدرة الممكنة للشركة على الاستمرار.

٤٥- عندما يتم عرض البيانات المالية غير المدققة لمنشأة خاصة لفترة سابقة لاسباب المقارنة مع بيانات السنة الحالية المدققة فانه

أ- يجب على المدقق ان يطلب ازالة البيانات غير المدققة باعتبار انها غير ملائمة لتقديمها لاغراض المقارنة مع بيانات مدققة

ب- يجب على المدقق تحديد البيانات المالية غير المدققة في فقرة مستقلة في تقرير المدقق مصحوبة بالبيانات الحالية

ج- لا يستلزم الاشارة الى البيانات غير المدققة بعبارة "غير مدقق" لان ذلك سيربك مستخدمي هذه البيانات

د- لا يجب ان يشير تقرير المدقق المصحوب بالبيانات على ان بيانات الفترة السابقة غير مدققة ولكن يجب الاشارة الى البيانات غير المدققة بعبارة "غير مدقق"

II- اجب بصح او خطأ (١٥%)

- ١- تؤرّخ تقارير المراجعة عموماً ابتداءً من تاريخ بيان المركز المالي الخاص بالزبون.
- ٢- من بين أنواع مهام التأكيد الثلاثة، تُوفّر مهام الفحص مستوى تأكيد أعلى من مهام الإجراءات المتفق عليها، لكنها أقل من مهام المراجعة.
- ٣- خطر التدقيق يعني انه سوف يكون هناك إخفاق في مهمة التدقيق معيّنة.
- ٤- الإهمال الجسيم يعني وجود إهمال شديد أو غير عادي بنية الخداع.
- ٥- يعتقد العديد من خبراء التقاضي أن جودة صياغة كتاب التعيين تقلل إلى حد كبير من احتمال الإجراءات القانونية المعاكسة.
- ٦- فضلاً عن التحقيق الذي تقوم به الإدارة حول السياسات التي وضعتها لمنع الأعمال غير المشروعة وبغض النظر عما إذا كانت الإدارة على علم بانتهاك الشركة لقوانين أو أنظمة معيّنة، لا ينبغي على المدقق البحث عن أعمال غير مشروعة ليس لها أي تأثير مباشر على البيانات المالية ما لم يكن هناك سبب للاعتقاد بأنها قد تكون موجودة.
- ٧- عندما يشك مدقق بأن عملاً غير مشروع قد وقع، وجب عليه/ عليها أولاً جمع أدلة إضافية لتحديد مدى عدم مشروعية العمل وما إذا كان لهذا العمل أثر مباشر على البيانات المالية.
- ٨- يرتبط هدف توقيت التدقيق بالمعاملات بتأكيد وقف الحساب.
- ٩- تنطوي اختبارات الأرصدة عموماً على استخدام المقارنات والعلاقات لتقييم مدى معقولية أرصدة الحسابات بصورة عامة.
- ١٠- عند فحص العلاقات بين الدورات الخمس والنقدية العامة، فانه ليس للدورات بداية او نهاية الا عند التأسيس او التفرغ النهائي عن الشركة.
- ١١- عندما تظهر الإجراءات التحليلية عن تقلبات غير عادية في رصيد الحساب، يقوم المدقق على الأرجح بعدد أقل من اختبارات أرصدة الحساب المذكور وزيادة في فحوصات ضوابط الحساب المذكور.
- ١٢- يمكن لكتاب التعيين أن يؤثر على مسؤوليات مكتب خبراء المحاسبة المعتمدين القانونية تجاه الزبون، لكنه لا يؤثر على المسؤولية تجاه المستخدمين الخارجيين للبيانات المالية المدقق فيها.
- ١٣- إذا رغب المدقق بالاستناد إلى عمل المدققين الداخليين، وجب عليه الاستحصال على أدلة كافية تثبت كفاءة المدققين الداخليين ونزاهتهم وموضوعيتهم.
- ١٤- تشمل الجولات الميدانية أعمال المراقبة والتفتيش والتدقيق بهدف التأكد من تنفيذ الضوابط المصممة من قبل

الإدارة.

١٥ - في الاستفسار الموحد المرسل إلى محامي لزبون معين، يُطلب من المحامي الإفصاح عن كل الالتزامات المحتملة المالية حتى تاريخ بيان المركز المالي.

III - مسائل مختلفة (٤٠%)

المسألة ١

<p>في ١٧ آذار ٢٠٠٨ انتهى العمل الميداني في إطار التدقيق في حسابات شركة Trebble للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. وجرى إصدار البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات وإرسالها بالبريد إلى المساهمين في ٢٩ آذار ٢٠٠٨. حدد الإجراء المناسب (أ، ب، ج، د، أو هـ) لكل حالة من الحالات المادية (١ إلى ٥) أدناه. الإجراءات الممكنة هي:</p>	
<p>أ. تعديل البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.</p> <p>ب. الإفصاح عن المعلومات في حاشية في البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.</p> <p>ج. توصية الزبون بمراجعة وإعادة إصدار البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، على أن تتضمن المراجعة تعديل البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.</p> <p>د. توصية الزبون بمراجعة وإعادة إصدار البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، على أن تتضمن المراجعة إضافة حاشية، من دون أي تعديل، إلى البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.</p> <p>هـ. لا يوجد أي إجراء مطلوب.</p>	
الإجابات	الحالات هي:
<p>١. _____ في ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٨، تم رفع دعوى قضائية ضد Trebble بتهمة انتهاك براءة اختراع يُزعم أنه وقع في مطلع عام ٢٠٠٥. ويرى محامو Trebble خطرًا معقولًا (ولو لم يكن غير محتمل) في تكبد Trebble خسارة كبيرة.</p>	
<p>٢. _____ في ١٩ شباط ٢٠٠٨، نجحت Trebble في تسوية دعوى قضائية خارج المحكمة كانت قد بدأت عام ٢٠٠٢ وهي مدرجة حاليًا ضمن الالتزامات المحتملة.</p>	
<p>3. _____ في ٣٠ آذار ٢٠٠٨، نجحت Trebble في تسوية دعوى قضائية خارج المحكمة كانت قد بدأت عام ٢٠٠٤ وهي مدرجة حاليًا ضمن الالتزامات المحتملة.</p>	
<p>4. _____ في ٢ شباط ٢٠٠٨ اكتشفت دعوى قضائية غير مؤمن عليها ضد Trebble كانت قد بدأت في ٣٠ آب ٢٠٠٧.</p>	
<p>5. _____ في ٧ نيسان ٢٠٠٨ اكتشفت أن مديناً لـ Trebble قد أعلن إفلاسه في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٨ بسبب حريق كبير غير مؤمن عليه اندلع في ٢ كانون الثاني ٢٠٠٨.</p>	

المسألة ٢

أربط بين المصطلحات (أ-ك) والتعاريف المقترحة أدناه (٧-١):

أ.	أهداف التدقيق المتعلقة بأرصدة الحسابات المدينة
ب.	ميزان مراجعة قديم
ج.	الإجراءات البديلة
د.	كتاب تأييد خالٍ
هـ.	أخطاء في وقف الحساب
و.	ورقة عمل تخطيط الأدلة
ز.	التأييد السلبي
ح.	التأييد الإيجابي
ط.	القيمة القابلة للتحقق للحسابات المدينة
ي.	توقيت الفرق في تأييد حساب مدين
ك.	تأييد فاتورة
<b>الإجابات</b>	
1. _____	متابعة تأييد إيجابي غير معاد من قبل المدين باستخدام الأدلة الموثقة لتحديد ما إذا كان المستحق المسجل موجوداً وقابلاً للتحصيل.
2. _____	كتاب موجّه إلى المدين يُطلّب فيه إلى المتلقي الإشارة على الكتاب مباشرة ما إذا كان رصيد الحساب المدوّن صحيحاً أو غير صحيح، وتدوين الفرق في المبلغ إذا كان الرصيد غير صحيح.
3. _____	الأخطاء التي ترد نتيجة تسجيل معاملات الفترة الحالية في فترة لاحقة أو تسجيل معاملات فترة لاحقة في الفترة الحالية.
4. _____	نموذج يساعد المدقق على اتخاذ قرار حول ما إذا كانت المخاطر الرقابية في فحوصات الأرصدة يجب أن تكون منخفضة أو متوسطة أو مرتفعة لكل هدف تدقيق متعلق بالأرصدة.
5. _____	كتاب موجّه إلى مدين يُطلّب فيه الرد حصراً إذا كان المتلقي غير موافق على مبلغ رصيد الحساب المعلن عنه.
6. _____	فرق مبلغ عنه في تأييد من مدين تقرّر أنه فرق توقيت بين سجلات الزبون وسجلات المدين، وهو، بالتالي، لا يشكل خطأ.
7. _____	إدراج الأرصدة في الملف الرئيسي الخاص بالحسابات المدينة بتاريخ بيان المركز المالي مع توزيعها بحسب مقدار الوقت الذي انقضى بين تاريخ البيع وتاريخ بيان المركز المالي.